

مظاهر التهديد الأمني في منطقة الساحل الافريقي

Manifestations of the security threat in the African Sahel Region

سعاد بومدين مران *

جامعة عبد الرحمان ميرة- جامعة بجاية

boumediene.azg@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/10

تاريخ القبول: 2023 /05/ 30

تاريخ الارسال: 2023 /04/ 22

ملخص: تتطرق هذه الدراسة للوضع الأمني في منطقة الساحل، وتركز بالأساس على أنواعه ومظاهره. الهدف هو محاولة فهم ما يحدث في المنطقة المتصلة جغرافيا مع الحدود الجنوبية للجزائر؛ وعلى هذا الأساس، فإن أهمية هذا الموضوع لا تنبع فقط من خطورة الوضع الأمني نفسه وتهديده للأفراد والدول في هذه المنطقة، وإنما، وبالأخص، لكون أن آثار هذا الواقع تتجاوز الحيز الجغرافي للمنطقة إلى المدى الإقليمي وحتى العالمي. تنتهي هذه الدراسة إلى أن التهديد الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، متعدد الأشكال والمظاهر، وأن أطراف هذا التهديد لا تتوانى في كثير من الأحيان - عن التعاون والترافق فيما بينها في سبيل تحقيق أهدافها ومصالحها.

كلمات مفتاحية: منطقة الساحل الافريقي. أمن الساحل الافريقي. الارهاب. الجريمة المنظمة. تهديد أمني.

Abstract This paper deals with the security situation in the Sahel region, focusing mainly on its types and manifestations. The aim is to try to understand what is happening in the area geographically linked to Algeria's southern border; thus, the importance of this issue stems not only from the seriousness of the security situation itself and the threat it poses to individuals and states in this region, but, more importantly, because the effects of this reality extend beyond the geographical space of the region to the regional and even global scale.

This study concludes that the security threat - in the African Sahel region - has many forms and parties, and that these parties do not hesitate - in many cases - to cooperate and collaborate with each other in order to achieve their goals and interest

Keywords: African Sahel region. Security of African sahel. terrorism. Organised crime. Security threat..

مقدمة

تزايدت الأهمية الجيوسياسية للساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة لعدة اعتبارات. الموقع الجغرافي لهذه المنطقة وثرواتها النفطية والمعدنية والزراعية وطبيعة تركيبها البشرية وضعف دولها، جعلها عرضة لمخاطر وتهديدات متعددة ومتداخلة. من جهة، هذه التهديدات تهدد استقرار الدول المعنية وتجذب الأطماع والتدخلات الخارجية فيها، ومن جهة أخرى، هي تؤثر سلباً على محيط المنطقة القريب والبعيد، بشكل مباشر وغير مباشر. بغض النظر عن الظروف البيئية القاسية والفقر، فإن منطقة الساحل تعيش حالة من عدم الاستقرار والفوضى. تعكس هذه الحالة تشابك عدة ظواهر من العنف والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، حيث، وبالإضافة للنزاعات المسلحة والارهاب والهجرة غير الشرعية - التي تكاد تكون ملازمة للمنطقة - فإن النشاط قد تزايد بشكل هائل في مجالات تهريب وتجارة الأسلحة والمخدرات والبشر وبيع أخرى متنوعة، ناهيك عما يرافق ذلك من تبييض للأموال غير المشروعة وظواهر سلبية أخرى.

تعتبر هذه الورقة مساهمة في إطار البحث الأكاديمي المهتم بدراسة منطقة الساحل الإفريقي، بالأخص الظواهر المتعلقة بجانبها الأمني. وتهدف الدراسة لفهم الوضع غير المستقر للمنطقة وأسبابه. هذا الفهم من شأنه المساهمة، ولو نظرياً، في مساعي معالجة المخاطر وردعها من طرف الدول المعنية بها عموماً، والجزائر خصوصاً، كون أن هذه المخاطر تهدد الأمن القومي الجزائري بشكل مباشر؛

وحيث أن هذه الورقة تسعى لحصر أهم أنواع المخاطر الأمنية التي تهدد الساحل، فإن الإشكالية تطرح

على النحو التالي: ما هي أبرز مظاهر التهديد الأمني في منطقة الساحل الإفريقي؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنوظف المنهج الوصفي لإظهار مختلف أنواع التهديد الموجود في المنطقة؛

وفي سياق ذلك، سيتم التعرّض للنقاط التالية:

أولاً: الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

ثانياً: النزاعات الأهلية والبينية في منطقة الساحل

ثالثاً: الهجرة غير الشرعية

رابعاً: تزايد النشاط الإرهابي

خامساً: تنامي التجارة غير المشروعة

أولاً: الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

منطقة الساحل الإفريقي هي ذلك الشريط الذي يمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى غاية البحر الأحمر شرقاً، الجزء الأكبر منه عبارة عن صحراء. تتعدى مساحة هذا الحزام 13 مليون كلم¹، ويقدر طوله نحو 5500 كلم ويتراوح عرضه من 350 كلم إلى 500 كلم²؛ وعلى هذا الأساس، فإن هذا الشريط الساحلي عبارة عن خط فاصل بين إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وإفريقيا الشمالية³.

بالنسبة للدول التي يشملها هذا الحيز الجغرافي، فإنها تختلف من تعريف لآخر. أحد التعريفات مثلاً يشير إلى «السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، نيجيريا، بوركينا فاسو، غينيا بيساو، الرأس الأخضر، السودان، إثيوبيا، الصومال وكينيا»⁴، ويذكر آخر «جنوب موريتانيا ووسطها، شمال السنغال [شمال السنغال]، غامبيا، مالي، النيجر، التشاد، شمال بوركينا فاسو، نيجيريا، وسط السودان وجنوبه، إريتريا، أقصى شمال إثيوبيا وجيبوتي»⁵، في حين يشير تعريف ثالث مثلاً إلى «موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان وأجزاء صغيرة من الحدود الجنوبية للجزائر والحدود الشمالية من بوركينا فاسو ونيجيريا وأجزاء من إريتريا وإثيوبيا»⁶.

شريط الساحل الأفريقي، وبالإضافة لكونه يربط بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء، فإنه يتمتع بأهمية استراتيجية أخرى كونه يربط أمريكا اللاتينية بقارة آسيا عن طريق البحر الأحمر والخليج العربي⁷؛ ومهما يكن، فإنّ الدول الداخلة فيه ليست متطابقة فيما يخصّ المؤشرات الجغرافية والبشرية والسياسية والأمنية والاقتصادية.

ثانياً: النزاعات الأهلية والبيئية

تشهد منطقة الساحل الإفريقي، منذ عقود، حروباً أهلية وبيئية. هذه الحروب كانت من بين الأسباب التي ولدت التردّي في الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية داخل المنطقة، وهي الأوضاع التي انعكست سلباً على محيطها الخارجي، وبالأخص المحيط المجاور.

1. النزاعات الإثنية والانفصالية

ما يميّز منطقة الساحل الإفريقي هو أنها تعاني من كثرة النزاعات القبلية والعرقية. عموماً، كل دولها تضمّ العديد من القبائل والإثنيات. ينجم عن هذه الحروب الأهلية أعمال عنف، تُخلف في كلّ مرة ضحايا بشرية ودماراً في الممتلكات العامة والخاصة، ونزوحاً للسكان من المناطق المتضررة وتدفعاً للاجئين والمهاجرين منها. هذا الوضع يسهّل نشاط الجماعات الإجرامية، ويتيح الفرصة للتنظيمات الإرهابية لتعزيز قاعدتها البشرية -عن طريق التجنيد - وتوسيع مناطق نفوذها، مثلما هو الحال مثلاً في نيجيريا ومالي والصومال والسودان. باختصار، تحدث هذه الحروب الأهلية تدهوراً تاماً في كلّ مجالات الحياة في المنطقة محلّ الاقتتال، وبشكل يمكنه التأثير مباشرة على الدول المجاورة لها.

يمكن إرجاع ظاهرة الحروب الأهلية في دول منطقة الساحل الإفريقي إلى عدة أسباب، من بينها كثرة القبائل وتعدّد المجموعات العرقية. غالباً ما يندلع الصدام فيما بين هذه الأخيرة بسبب التنافس على السلطة والنفوذ، أو كنتيجة للتصارع على آبار المياه والأراضي والموارد المحلية بسبب قسوة الظروف الطبيعية.

كذلك يمكن اعتبار الفساد السياسي كعامل رئيسي في استمرار الحروب الأهلية. يؤدّي انتشار الفساد إلى عدم الثقة في الحكومات والمؤسسات الأمنية، بالخصوص في ظلّ عجز السلطة الحاكمة عن خلق هويّة وطنية واحدة تجمع في ظلّها كلّ القبائل والإثنيات الموجودة على إقليم الدولة. في حالات عدّة، تعمل الفئة الموجودة في السلطة على تسبيق طائفتها على بقية المجموعات البشرية في الدولة، وقد تركّز اهتمامها على منطقة محدّدة من

الإقليم دون الأخرى (كما هو الحال في مالي مثلاً). هذه الممارسات تؤدي إلى استياء باقي القبائل أو باقي الأقاليم، ويدفع بسكانها للقتال دفاعاً عن وجودهم ومصالحهم.

يغذي الفساد الحروب الأهلية أيضاً من خلال إضراره بالاقتصاد الوطني. هذا الأخير يُعرقّل أو يتراجع لما يتمّ مثلاً تحويل أموال وموارد الدولة إلى حسابات أشخاص أو مسؤولين في الحكومة، أو لما يتمّ تلقي الرشاوي من أجل تحويل مشاريع اقتصادية إلى عملاء غير أكفاء أو إلى مناطق أقل حاجة إليها... إلخ. إن تراكم هذه الممارسات يؤدي من دون شك إلى تدني مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في الدولة، وبالتالي سيزيد حتماً من تدني الخدمات الأساسية وسيفاقم من الفقر. هذا الواقع سيزيد من تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمني، لأنه سيضعف من الشعور بالتميز والإقصاء لدى المجموعات السكانية المتضررة (من سوء توزيع الدخل ومن انعدام التنمية في مناطقها)، وسيدفع بها باتجاه الاقتتال مع مجموعات سكانية أخرى وربما حتى مع السلطة المركزية دفاعاً عن وجودها ومصالحها، وقد يتطور ذلك إلى بلورة مطالب انفصالية (جنوب السودان، شمال مالي). أكثر من ذلك، وفي أحيان كثيرة، يدفع الفقر والاستياء من فساد الحكومة إلى الانخراط في الجماعات الإجرامية والإرهابية، فيزداد التقاطع في تردّي الأوضاع أكثر.

مع ذلك، لا يمكن إغفال ما قام به الاحتلال الأوربي من رسم عشوائي للحدود في الساحل، لأن ذلك هو السبب الرئيسي والمباشر لأزمة الهوية وضعف الاندماج الوطني للذين يغذيان الحروب الأهلية هناك؛ ثم إن فشل الدول الساحلية الناشئة في معالجة هاتين المشكلتين وفي تحقيق التنمية، فاقم من الشعور بالإقصاء ودفع بالبعض إلى حمل السلاح⁸ والانخراط في نشاطات عنيفة تركز على عدم الأمن وعدم الاستقرار في الدولة؛

إلى غاية الآن، ما يزال للعامل الخارجي دور وثقل في تأجيج تلك الصراعات الأهلية، من خلال دعم وتمويل طرف على طرف آخر، وكلّ ذلك بهدف إمكانية البقاء والتغلغل أكثر في المنطقة (حالة فرنسا في مالي مثلاً). بطبيعة الحال، يؤدي التدخل الخارجي في المنطقة إلى زيادة تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمني، بكلّ ما يعنيه ذلك من زيادة للفقر والبطالة وتدمير للبنية التحتية والاقتصادية، وبشكل يجعل الأفراد أكثر ميلاً للتطرف وللانضمام للجماعات الإرهابية والإجرامية الناشطة هناك.

من أجل ما تقدّم، وحتى تتمكن الحكومات المعنية من التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات الداخلية، القبلية والعرقية، يجب عليها أن تتحاور وتتفاوض مع جميع الجهات، من دون إقصاء. غير أن الحوار وحده ليس كافياً، إذ ينبغي إرفاقه بجملة من المخرجات المتنوعة.

يفترض من السلطات الحاكمة توفير، وبشكل منصف للجميع، فرص التعليم والعمل والخدمات، يعني "تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية" للجميع قدر الإمكان. يتوجب عليها أيضاً البحث في الطرق الكفيلة ببعث الحوار بين مكوناتها القبلية والعرقية، لتمكينهم من فهم بعضهم البعض والتعايش بسلام. غير أنّ السلم لن يتحقّق بين تلك المكونات إلا بتعزيز آليات الديمقراطية في الدول المعنية، من خلال فتح المشاركة السياسية لكل الأطراف، وعبر تعزيز الحقوق والحريات للمواطنين بشكل متساوٍ.

مع ذلك، لن تكون الحلول السلمية والتّتموية ذات جدوى دون تقوية القدرة اللوجيستكية والتدريبية للقوات الأمنية. تقوية القدرات الأمنية لن تتأتى إلى عن طريق التعاون والتنسيق بين دول المنطقة وبين الدول والمؤسسات - الإقليمية والدولية - القادرة والمستعدة للمساعدة .

هذا النهج من شأنه أن يُقلّل من الصّدمات الأهلية، ويحقق، ولو نسبيا، الاستقرار والأمن في المنطقة.

1. النزاعات البيئية

«النزاع الدولي هو خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية أو تناقض وتعارض الآراء القانونية أو المصالح بين دولتين»⁹ أو أكثر، وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي من بين المناطق التي تعيش مثل هذا النوع من النزاعات الدولية. يبرز هنا مثلا النزاع الحدودي بين السودان وجنوب السودان (الذي انتهى بانفصالهما عن بعضهما البعض)¹⁰، والنزاع الحدودي بين ليبيا والتشاد (بشأن مساحة خضراء من الصحراء تضم عددا من الواحات أهمها واحة "أوزو")¹¹، والنزاع الحدودي بين إريتريا وأثيوبيا وغيره.

إن السبب الرئيسي لهذا النوع من الصراعات هو عدم قبول الحدود الموروثة عن الاحتلال الأوربي للمنطقة. هذا الاحتلال قسّم منطقة الساحل طبقا لمصالحه وليس طبقا لتاريخ المنطقة وتركيباتها الأنثروبولوجية. هذا الواقع الموروث أصبح موضوع تنازع بين الوحدات السياسية في المنطقة بعد حصولها على استقلالها السياسي.

إن استمرار النزاعات الحدودية بين دول الساحل من شأنه أن يدفع بالسكان في المناطق الحدودية الى النزوح والهجرة غير الشرعية بسبب انعدام الأمن. الأخطر من ذلك، هو أنه يفتح المجال أمام التنظيمات الإرهابية والإجرامية للتموقع والانتشار، وهو ما يعمق من ظاهرة عدم الأمن والاستقرار.

إن دول المنطقة المعنية بهذه النزاعات، وبغرض تأمين وتنمية مناطقها الحدودية، يُفترض منها تكثيف التحاور والسعي نحو ايجاد حلول سياسية وقانونية نهائية لمشكلة الحدود. ينبغي أن يتزامن ذلك مع جهود فعلية لخلق هوية وطنية في كلّ دولة، وأيضا مع إرادة ومساعٍ فردية ومشاركة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تُقّام الصراع وتُدّيمه؛ هذا فضلا عن ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي ومواجهة التدخلات الخارجية.

ثالثا: الهجرة غير الشرعية

المقصود بالهجرة غير الشرعية هو الانتقال من دولة لأخرى من دون تصريح أو تأشيرة، أي الانتقال بطريقة غير قانونية.

تعتبر منطقة الساحل من بين أكثر المناطق التي تشهد تدفّق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين منها نحو أقاليم الدول الأكثر استقرارا وأمنا. السبب مرتبط بالعوامل الطبيعية القاسية وبالأزمات الإنسانية التي تعاني منها دول المنطقة بسبب النزاعات الأهلية والحروب البينية. السبب مرتبط أيضا بتفشي الفقر ورياءة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، وبالاضطهاد المتنوع الذي يعيشه السكان.

قبل كل شيء، تعتبر هذه الظاهرة تهديدا وخطرا على حياة المهاجرين أنفسهم. هؤلاء سيكونون، من دون شك، عرضة للوقوع في أيدي عصابات تهريب البشر. معنى ذلك أنهم سيكونون عرضة للاختطاف والاستغلال الجسدي والاعتداء النفسي أو العمل القسري القاسي أو يكونون عرضة للتمييز العنصري أو المرض أو الغرق أو الوفاة حتى قبل الوصول إلى الوجهة المرغوبة. هذه الوجهة هي كلّ دول شمال إفريقيا دون استثناء، ومنها إلى أوروبا عبر إسبانيا وإيطاليا وفرنسا؛ ومع أنّ شمال إفريقيا كان في السابق مجرد منطقة عبور إلى القارة الأوروبية، إلا أنّ الكثير من المهاجرين غير الشرعيين أصبحوا يعتبرونه كوجهة للاستقرار.

تولّد الهجرة غير الشرعية تحديات أمنية خطيرة لمنطقة الساحل نفسها، ولكن، وبشكل أخطر، للدول المستقبلة المجاورة والبعيدة. من أمثلة تلك المخاطر أنها تزيد من الضغوطات على البنية التحتية للدول المقصودة، وتضاعف من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الموجودة أصلا لدى سكانها، وسيمتد الضغط بالضرورة إلى الجانب الصحي والبيئي، وكذلك إلى الجانب الأمني لأنها ستفتح المجال للتطرف وللأنشطة الإجرامية. ضف إلى ذلك أنه، ومع التدقّق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين، سيكون هناك احتمال قائم ودائم لتسلّل عناصر إرهابية عبر الحدود للدول المستقبلة، ناهيك عن تهريب السلاح والمخدرات - إلى داخلها وعبرها - من طرف عصابات التهريب المختلفة.

رابعاً: تزايد النشاط الإرهابي

لا يوجد تعريف موحد وشامل ومانع لكلمة "إرهاب"، وفي كثير من الأحيان، يتم الخلط بينه وبين نضال شعب ما لتحقيق استقلاله. يرجع الغموض في معنى كلمة "الإرهاب" إلى التأثير الذي تُحدثه وسائل الإعلام والمنظمات والمؤسسات، وكذا إلى الاختلاف الموجود في المصالح والمعايير والقيم بين المجتمعات والدول¹². يُفهم ممّا سبق أن كلمة "إرهاب" لها تعاريف مختلفة باختلاف الأيديولوجيات والجهات الصادرة عنها. مع ذلك، تشترك هذه التعريفات في نقاط مشتركة، خاصة تلك المتعلقة بأعمال العنف. من هنا يمكن أن يُعرّف الإرهاب على أنّه « فعل عنف لتحقيق هدف سياسي، بأسلوب مخيف ومرعب وموجه نحو المدنيين بشكل مباشر وغير مباشر»¹³. يمكن تعريفه أيضا على أنّه «حدث مفاجئ وغير متوقع، منظم، وهو عنف وعدوان غير مشروع يقوم به فرد أو جماعة ويكون عادة موجّها ضد مدنيين أبرياء ويستهدف الحضور الإعلامي والعنيفة والدعاية لفت انتباه أكبر عدد ممكن من الناس بهدف الوصول إلى الرأي العام من أجل التأثير في صانع القرار لتحقيق غايات اجتماعية وسياسية واستراتيجية»¹⁴. بالإضافة إلى المدنيين وممتلكاتهم، قد يستهدف الإرهاب أيضا المدنيين الأجانب، الموظفين الحكوميين أو العسكريين أو أملاك الدولة أو مصالحها أو أي شيء يمكنه من التأثير باتجاه تحقيق أهدافه.

إن الإرهاب، وبوصفه جريمة دولية، يعتبر من بين الظواهر السلبية الأكثر خطرا وتأثيرا على حياة الأفراد والمجتمع والسياسات الحكومية. هو تهديد فعلي على أمن واستقرار وربما حتى استمرار الدول التي

يضرّ بها، خصوصا وأنه تطوّر ليصبح عابرا للحدود ومتعدد الجنسيات ومتمكّن من وسائل الاتصال الحديثة المتطورة.

إنّ دول الساحل الأفريقي تعاني من تواجد وانتشار العديد من الجماعات المتطرفة والإرهابية التي استفادت من الانفلات الأمني في المنطقة. تستخدم هذه التنظيمات كل أساليب العنف والترهيب للضغط على الحكومات المحلية، وهي في أثناء ذلك تتعاون فيما بينها، وتتاجر وتتعاون مع عصابات التجارة غير المشروعة التي تزايد نشاطها في المنطقة. هذا الواقع زاد من حالة الفوضى واللاأمن الناتجة عن الفشل الهائل لدول معينة في منطقة الساحل.

1. تعدد التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل

تعاني منطقة الساحل، وبشكل متزايد، من تغشي ظاهرة التطرف الديني والإرهاب، التي تنعكس في تواجد العديد من التنظيمات الإرهابية فيها.

طبقا لدراسة منشورة في 2017 من قبل مركز افريقيا للدراسات الاستراتيجية، هناك 24 جماعة إرهابية في إفريقيا. كل جماعة تضمّ أحيانا عشرات المجموعات الصغيرة، وهي تتركز خاصة في ليبيا وفي المنطقة المسماة مالي/بوركينافاسو¹⁵، كما توجد أيضا في مناطق أخرى متفرقة على طول شريط الساحل الإفريقي.

تختلف هذه الجماعات الإرهابية بشكل كبير من حيث أيديولوجياتها وأهدافها واستراتيجياتها وأنماطها التنظيمية وقاعدة دعمها وشرعيتها ودرجة الاعتراف الوطني والدولي، وعلى العموم يوجد ثلاث فئات منها. الفئة الأولى تتكون من التنظيمات الإرهابية التي تعمل بشكل أساسي في بلد واحد. الفئة الثانية تعمل على المستوى الإقليمي مثل جماعة بوكو حرام؛ أما الفئة الثالثة فهي التنظيمات الإرهابية ذات الامتداد العالمي وهي الأخطر مثل داعش والقاعدة¹⁶؛ مع ذلك لا تختلف هذه الجماعات عن بعضها كثيرا فيما يتعلّق بإثارة الرعب والنشاطات غير المشروعة.

يتفق هؤلاء الإسلاميون في نظرهم إلى الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة. بالنسبة لهم، هذه الأنظمة فشلت في تحقيق متطلبات شعوبها لأنها منبثقة من النموذج الغربي، ولذلك وجب تغييرها باستعمال كل الوسائل الممكنة (الإسلام الراديكالي)؛ أكثر من ذلك، فإن هذا التغيير -بالنسبة لهم- هو "واجب ديني وأخلاقي واجتماعي وسياسي"¹⁷.

من بين الجماعات المسلحة والإرهابية المتواجدة في المنطقة، يبرز تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي". هذا التنظيم يتشكّل في أساسه من "الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية (AQMI)" ومن جماعات إسلامية مسلحة أخرى. في الأول، بدأ التقارب بين "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" وبين تنظيم "القاعدة" برئاسة بن لادن عقب هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001. ما أرادته الجماعة السلفية حينها هو استدراك وجودها، خاصة بعد الخسائر الهائلة التي تكبدتها من ضربات قوات الأمن الجزائرية منذ 1997،

وأيضاً بعد خسارتها لحوالي ستة آلاف من مقاتليها - سلموا أسلحتهم للدولة الجزائرية للاستفادة من العفو الذي عرضته هذه الأخيرة على العناصر الإرهابية التي لم ترتكب جرائم خطيرة - ¹⁸.

في البداية كان هناك خلاف داخل "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" بين من يعارض تمديد القتال إلى مساح جديدة مثل العراق وبين من يفضل تأسيس دولة إسلامية جزائرية قبل عولمة الجهاد. في سنة 2005 تبين نجاح التيار الأول لما أعلن عن التحالف بين الجماعة السلفية وزعيم فرع القاعدة العراقي أبو مصعب الزرقاوي. بعد مرور سنتين (في 25 جانفي 2007) أصبحت "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" رسمياً "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي". فيما بعد، نجح هذا "التنظيم الجديد" في حشد الجماعات الإسلامية الأصغر الأخرى مثل الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة (GICM) والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة (GICL) والمقاتل الإسلامي التونسي (GICT). لا يتوانى تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" عن القيام بعمليات مشتركة مع أفراد مجموعات أخرى ¹⁹.

من بين التنظيمات الإرهابية الأخرى الناشطة في المنطقة، تبرز جماعة بوكو حرام. هذه الجماعة هي تنظيم إسلامي نيجيري مسلح تُعرف بجماعة "أهل السنة والجهاد". هي تعتقد أن "النفوذ الغربي" هو سبب الضعف الديني في المجتمع، أكثر من ذلك، هي تعتبر أن "كلّ ما هو غربي" هو مخالف للإسلام، ولذلك هي تعلن عن سعيها نحو تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في نيجيريا كلّها ²⁰. تنشط جماعة بوكو حرام في كلّ من نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد ²¹، وفي كلّ مرة تتحرك فيها، تقوم بأعمال مروعة تجاه من تستهدفهم.

بالإضافة إلى ما سبق، يوجد تنظيمات إرهابية أخرى تنشط في منطقة الساحل، من بينها حركة الشباب التي تنشط في الصومال وكينيا، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصومال ISS، وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا ISWA التي تنشط في نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى ISGS التي تتمركز في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وتنظيم المرابطون الذي ينشط في مالي وبوركينا فاسو والنيجر وغيرها من التنظيمات الإسلامية المسلحة الناشطة الأخرى ²²؛ و تجدر الإشارة إلى أنّ التنظيمات الإرهابية تتعاون فيما بينها فيما يتعلق بالملاذات الآمنة وتبادل الموظفين والمعلومات الاستخباراتية والخبرات، كما تدعم بعضها البعض من خلال الترويج لنفس الفكر الأيديولوجي ومحاولة تنمية نظرة دولية مواتية عنها ²³.

من الحركات المسلحة الموجودة في الساحل أيضاً، نجد حركة أنصار الدين. هذه الحركة تأسست هذه الحركة في 2012، وهي تقدّم نفسها على كمثل رسمي عن سكان شمال مالي المتضرّر من إقصاء الحكومات المتعاقبة له. هي تعلن أنّ سياستها تتمثل في "حل الأزمات التي نتجت عن السياسات الفاشلة للنخبة الحاكمة المتحالفة مع الغرب، وفي التنمية عن طريق الإصلاح، وأيضاً في تطبيق الشريعة ومحاربة من يعارض ذلك" ²⁴.

2. بعض أوجه النشاط الإرهابي في الساحل

تقوم التنظيمات المسلحة المتواجدة في منطقة الساحل، وبشكل متكرر، بأعمال عنف وتهريب ضد ضحاياها، بالموازاة مع ذلك، هي تمارس عدّة نشاطات غير مشروعة. هدفها من ذلك هو كسب المال وزيادة النفوذ. من أبرز أوجه النشاط الارهابي ومظاهره في هذه المنطقة ما يلي:

1.2. الهجمات المسلحة والانتحارية

في أثناء سعيها لتحقيق أهدافها، لا تتوانى الجماعات الارهابية في منطقة الساحل عن استخدام العنف الدموي ضد المدنيين أو العسكريين أو المنشآت الحيوية وحتى في المواقع المزدحمة بالسكان. يشمل ذلك العنف القتل العشوائي والقتل الجماعي والتفجيرات بالسيارات المفخخة والتفجيرات الانتحارية وغيرها؛ وفي كل مرة تخلف هذه الهجمات قتلى وجرحى وخسائر مادية.

إن النشاط الإرهابي، ومنذ سنة 2010، لم يتوقف عن التزايد في شريط الساحل والصحراء، من شمال إفريقيا إلى الغابات الاستوائية؛ وقد شهدت سنة 2015 أكبر عدد من الضحايا (20 ألف قتيل)، معظمهم سقط بعد بدء "جماعة بوكو حرام" نشاطها الإرهابي على حدود نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد²⁵؛ ومن نماذج الهجمات التي نفّذت، في هذه المنطقة، التفجير الانتحاري الذي تبنته جماعة بوكو حرام في فيفري 2017، واستهدفت به نازحين متجمعين في مخيم على أطراف مدينة في شمال شرق نيجيريا، كان عدد منهم يستعدّ للعودة إلى منازلهم في قراهم²⁶؛ كذلك التفجير الانتحاري سنة 2009 أمام سفارة فرنسا في موريتانيا²⁷، والتفجير الانتحاري في قاعدة عسكرية في مالي سنة 2017²⁸ وعملية انتحارية أخرى في تشاد في جانفي 2020²⁹... إلخ

2.2. اختطاف الرهائن

تقوم الجماعات الارهابية في منطقة الساحل باختطاف واحتجاز الرهائن. عادة ما يكون الأشخاص المستهدفون دبلوماسيين أو عمال في القطاع الاقتصادي أو أفراد من أسرهم، سياح، عاملين في المجال الانساني، دبلوماسيين، طلاب، كبار الشخصيات وأفراد من أسرهم، وحتى من السكان المحليين³⁰. يُستخدم هؤلاء الرهائن كورقة ضغط على الحكومة أو للحصول على الفدية لتمويل النشاط الارهابي أو لأجل أهداف أخرى. في أحيان كثيرة تنتهي عمليات الخطف بمقتل الضحايا.

يعتبر اختطاف رهائن مقابل فدية مصدرا رئيسا لأموال الإرهاب. من بين المجموعات التي تلجأ إلى هذه الممارسة نجد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمرابطون وبوكو حرام وأنصار والشباب. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحده جمع ما يقلّ عن 65 مليون دولار من أموال الفدية من 2005 إلى غاية 2011³¹؛ مع العلم أنه، ومنذ سنة 2003، تمّ اختطاف مئات الرعايا في منطقة الساحل، من استراليا وكوريا الجنوبية والهند ودول أوروبية وأمريكا الشمالية³²، ويمكن تصوّر حجم مبالغ الفدية التي حصّلتها الجماعات

الارهابية الخاطفة، خاصة وأن الحكومات الغربية لا تتوانى عن الدفع لحماية رعاياها المخطوفين ونقلهم لدولهم الأصلية أو لأماكن آمنة.

ومن أبرز الأمثلة، عن عمليات الخطف التي تمت في المنطقة، ما حدث في فندق في مالي في نوفمبر 2015، لما تم احتجاز رهائن من طرف تنظيم المرابطون³³. في سنة 1999، تم اختطاف موظفين فلبينيين يعملون في قطاع النفط في دلتا النيجر³⁴، وفي نوفمبر 2011 اختطف قبطني سفينتين في ساحل نيجيريا³⁵، كما تم اختطاف طلبة من طرف تنظيم بوكو حرام في نيجر سنة 2020³⁶، وغيرها.

إذا كانت هذه العمليات تفيد في تكريس ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي -بالنظر إلى أن الفدية التي يقدمها أهالي الضحايا وحكوماتهم هي من أهم مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية³⁷، فإنها في كل مرة تحدث قتلى وأضراراً جسدية ونفسية ومادية للضحايا وذويهم، كما تسيء لسمعة الدول المعنية ولأمنها القومي.

3.2. ممارسة التجارة غير القانونية

بهدف تحقيق أهدافها وزيادة نفوذها وتمويلها، تمارس التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل نشاطات غير مشروعة كالمتاجرة بالسلاح والمخدرات وتهريبها عبر الحدود. علاقتها مع عصابات السلاح وثيقة، حيث تؤمن لها الحماية أثناء التنقل والبيع والتهريب داخل المنطقة مقابل أموال. تتاجر منظمات إرهابية أيضاً في الأسلحة وتهريبها، والأرباح التي تجنيها تساعد في تمويل نشاطها الإرهابي وشراء ما تحتاجه من سلاح وذخائر من السوق السوداء من دون التعرض للتتبع والانكشاف والملاحقة الأمنية.

إن الحصول على الأسلحة والمتاجرة بها قد تجعل الجماعات الإرهابية تشعر أنها أكثر قدرة، وهو ما قد يجعلها أكثر جرأة في الهجوم، من خلال محاولة السيطرة على مواقع حيوية محددة، كأن تكون مواقع غنية بالثروات الاستراتيجية كالبتروول والغاز مثلاً، وقد تتعاون مع عصابات التهريب لتهرب النفط واستخدام أمواله لتمويل نشاطاتها وشراء أسلحة - كما فعل تنظيم داعش في سوريا -، وربما يكون هذا من بين الأسباب التي كانت وراء "محاولة السيطرة الفاشلة" على قاعدة الغاز بتيقنتورين (أمناس) في الجنوب الشرقي للجزائر في بداية سنة 2013.

من بين التنظيمات الإرهابية التي تمارس تهريب الأسلحة، نجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. لقد استغل هذا التنظيم حالة الفوضى الناتجة عن الاقتتال الحاصل في ليبيا منذ سنة 2011، للحصول على ترسانة كبيرة من الأسلحة، بما في ذلك صواريخ أرض - جو. كما تفيد معلومات من الحكومة الجزائرية بوجود صفقات بين مهربي الأسلحة الليبيين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي³⁸.

بالإضافة للسلاح والمخدرات، يقوم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتهريب السجائر، الذي يعتبر كذلك مهما لتمويل نشاطه. تمر السجائر عبر موريتانيا ومالي والجزائر لتصل إلى القارة الأوروبية³⁹.

4.2. توظيف وترويج الفكر المتطرف

تستخدم الجماعات الإرهابية "العقيدة" لتغطية نشاطها الإرهابي. هذه الجماعات، في خطاباتها ورسائلها وبياناتها الإعلامية، تستخدم لغة وكلمات دينية لتبرير أعمالها الإرهابية. هي تريد أن تُظهر نفسها بمظهر المدافع عن الإسلام وأرضه من الغرب وحلفائه المحليين؛ ومن أجل ذلك هي تجهد في محاولة إقناع الأفراد بأن عملياتها الإرهابية متوافقة مع دين الإسلام، وحتى أنه "يأمر بذلك"، وقد تستعمل آيات قرآنية أو أحاديث نبوية لتبرير ذلك. هذه الأفعال تشوّه صورة الدين الإسلامي في داخل تلك الدول ولدى المجتمعات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الجماعات المتطرفة بنشر وترويج الفكر المتطرف وفرض تعليمه وتوظيفه لإخضاع عناصرها وتجنيد عناصر جديدة محتملة.

ما تقدّم هو فقط عرض لبعض مظاهر النشاط الإرهابي في منطقة الساحل. في الواقع هناك مظاهر أخرى متعدّدة لعنف الجماعات الإرهابية، كالهجوم على السجون لتحرير عناصرها وآخرين معهم، أو كاستيلاء على منازل معينة وطردها أصحابها منها بغرض استخدامها كمقرّات ومعاقل لعناصرها، أو كالسّطو على الممتلكات لتمويل نشاطها (مكاتب البريد والبنوك مثلاً)، بالإضافة إلى مختلف الأعمال التي تثير الخوف والرعب في نفوس النّاس.

توجد العديد من الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى الانخراط في النشاط الإجرامي والمتطرّف في منطقة الساحل الإفريقي. من بين هذه الأسباب "عدم التوزيع العادل للثروة وتركزها في يد فئة قليلة من السكان. أضف إلى ذلك "التهميش الاقتصادي" لبعض المناطق أو المكونات المجتمعية الفقيرة أصلاً. هذا الوضع يؤدي إلى زيادة الاحتقان الاجتماعي والتطرف الديني وقد يفتح المجال للتمرد المسلح وربما حتى التعاون أو الانضمام للتنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة.

خامساً: تنامي التجارة غير المشروعة

تردّي الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل يساعد باتّجاه الانتشار المتزايد لظاهرة التهريب والتجارة غير المشروعة في مختلف أنواع السّلع بالخصوص في مجالي السلاح والمخدرات. تدرك الجماعات الإرهابية في المنطقة هذا الواقع، وتستفيد منه لتنويع مصادر تمويلها وتوسيع نفوذها.

1. تجارة السلاح

حركة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب إفريقيا تتمّ بسهولة ومن دون مراقبة. هذا الواقع يساهم في جعل هذه المنطقة "الأكثر اضطراباً" في القارة، ويفسّر السبب من وراء كثرة التمردات والانقلابات العسكرية⁴⁰. أكثر من ذلك، فإن هذا السلاح يعتبر القتل الذي يغذّي المخاطر الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ككلّ، لأن اكتسابه يحوّل الجماعات الإرهابية أو الانفصالية إلى قوّة مهيمنة لها إرادة لتحقيق مشروعها⁴¹.

لقد أصبحت تجارة الأسلحة الخفيفة تتمثل بالفعل تحدياً أمنياً كبيراً، نظراً لكون تدفق الأسلحة عبر الحدود قد تضاعف في الساحل وشمال إفريقيا عشرات المرات، بالخصوص مع التوتر القائم في مالي وليبيا⁴². إنَّ عدم الاستقرار الذي شهدته ليبيا - عقب إسقاط نظام القذافي سنة 2011- ساهم في زيادة انتشار الأسلحة في المنطقة بسبب عمليات السطو والاستحواذ على مخازن أسلحة الجيش الليبي.

إن مخازن الأسلحة التي جمعها العقيد القذافي طيلة 40 سنة تعرّضت للنهب والسرقة من قبل جماعات مختلفة. قسّم من الأسلحة وُزّع على ما يفوق 100 ميليشيا مسلحة تضم 125000 مقاتل -البعض منهم مدعوم من طرف حلف الناتو-، والقسم الآخر من الأسلحة (أكثر من 50 مليون قطعة سلاح) هُرب إلى خارج ليبيا، ومنه ما وصل إلى العراق وسوريا. كنتيجة لذلك، أصبحت ليبيا منذ سنة 2011 منطقة لبيع الأسلحة⁴³.

من بين دول الساحل التي عرفت أكبر تدفق للسلاح، تبرز مالي في المقدمة. يمكن إرجاع ذلك إلى تواجد الحركات الانفصالية في شمالها، ونزوح التنظيمات الإرهابية إلى إقليمها بسبب استمرار انفلات الأمن فيه، وأيضاً إلى تواجد وتوفر السلاح. بعد مالي، نجد تشاد والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار⁴⁴.

كذلك الحال بالنسبة لموريتانيا، حيث ينتشر فيها تداول الأسلحة الخفيفة بكثرة، وهي في ذات الوقت معبر رئيسي وسوق. هي معبر لأن الأسلحة يتم تهريبها عبر صحرائها إلى داخلها ومنه إلى الدول المجاورة وأبعد. تجار السلاح يدخلون لمدينتها وقراها -للتسوّق بالمحروقات والمواد الغذائية- ويخرجون بكل سهولة. السبب هو أنّ حدودها الشمالية والشرقية مفتوحة وغير خاضعة للمراقبة الأمنية، وعبر تلك المساحة الفارغة أمنياً، تتم عمليات تهريب هائلة لا تخص فقط السلاح، وإنما حتى المواد المدعومة والمحروقات والبشر والمخدرات⁴⁵.

تعتبر موريتانيا أيضاً ثاني أكبر سوق للسلاح في المنطقة بعد مالي، بها أسواق سوداء، وتجارة الأسلحة الفردية والخفيفة منتعشة فيها. ما يؤكّد ذلك هو دراسة سابقة قامت بها ممثلية الأمم المتحدة في موريتانيا، خلصت فيها إلى أنّ حوالي 92 بالمئة من الموريتانيين يملكون أسلحة (مسدسات وبنادق خفيفة)؛ أما من يريد أنواع أخرى من الأسلحة وبكميات أكبر، يذهب إلى شمال مالي (مدن غاو أو كيدال أو الخليل) حيث يمكن إيجاد أسلحة حربية وبنادق ومسدسات روسية ورشاشات مختلفة⁴⁶.

يتمثل مصدر الأسلحة المتداولة في موريتانيا في السوق السوداء للأسلحة الموجودة في الصحراء الغربية ومالي وبلدان الجنوب مثل غينيا، كما يتم الحصول عليها أيضاً من عمليات التهريب التي تطال مخزن الجيش الموريتاني في الجنوب الشرقي. أما فيما يتعلق بأسباب انتشار الأسلحة في موريتانيا فهي مرتبطة بعدم الاستقرار السياسي في هذه الدولة⁴⁷، وكذلك بقرار الحكومة الموريتانية توزيع الأسلحة على سكانها خلال فترة التوتر الذي كان مع جبهة البوليزاريو الصحراوية والسنغال، بشكل غير ممنهج ومن دون تسجيل، مما جعل استعادتها أمراً مستحيلاً⁴⁸.

يقوم بهذا النشاط غير المشروع عصابات تجارة وتهريب السلاح. هناك من العصابات من يبيع بالقطعة، ومنهم من يبيع بالجملة، ومنهم عصابات هي في الحقيقة أذرع لتنظيمات إرهابية تتاجر في السلاح بغرض

تمويل تنظيماتها. يوجد كذلك طوارق شمال مالي والعصابات المتفرعة عنهم، التي تغرق الساحل بالسلاح المتبقي من الحرب الأخيرة في مالي⁴⁹.

نادرا ما تتكون عصابة التهريب من جنسية واحدة. هي تتكون في الغالب من جنسيات مختلفة. هذا التعدد في الجنسيات معناه تعدد اللغات والقدرة على الاتصال وتوسيع منطقة الترويج، والقدرة على الاختراق والتخفي في أماكن مختلفة عند الحاجة. يملك هؤلاء التجار عتاد لوجيستي متطور (وسائل نقل وأجهزة الكترونية قد تفوق إمكانية أجهزة الأمن)، وهم يعيرون أهمية بالغة للتفاصيل في معاملاتهم، كما يرتبطون بشبكات تهريب دولية قد تكون لها القدرة على اختراق الأجهزة الأمنية والاطلاع على مسار تحركاتها⁵⁰.

لقد أدى النقل غير المراقب للأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي إلى التقايم الفعلي للصراعات، التي جلبت بدورها المعاناة والدمار والفقر والتخلف⁵¹؛ ويمكن اعتبار الجزائر من بين أكبر المتضررين من هذه الظاهرة، وذلك بالنظر، لعدد مخازن الأسلحة المتنوعة التي عُثر عليها في إقليمها بالخصوص في المناطق الحدودية (أكثر من 60 مخبأ) وهو ما يجعل منها منطقة تخزين وعبور، زد إلى ذلك كمية الأسلحة المتنوعة التي حجزها الجيش الوطني الشعبي من 2011 إلى 2016 مثلا (أكثر من 2000 قطعة من السلاح)⁵².

2. المخدرات

يعتبر غرب افريقيا منطقة عبور للمخدرات التي تأتي من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، ولا سيما عبر موريتانيا ومالي⁵³.

من الصعب حصر الآثار السلبية لتهريب وتجارة المخدرات لأنها تضرب المجتمعات والدول. من بين هذه الآثار أنها تزيد من الإدمان ومن الأمراض المتعلقة والمنقولة بالمخدرات، وتضاعف الجريمة المنظمة والعنف بين الأفراد، وتؤثر على اقتصاديات الدول المعنية، وتهدد أمنها القومي.

تقوم الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل بعدة أعمال لضمان استمرارها. من بين تلك الأعمال "تهريب وتجارة المخدرات". يُفهم من هذا أن العلاقة قائمة بين التنظيمات الإرهابية وعصابات تجارة وتهريب المخدرات ما دامت تستفيد منه للحصول على التمويل وزيادة النفوذ.

إن تهريب المخدرات هو ثاني أكبر مصدر لتمويل الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل، بعد الرهائن؛ وتوجد أدلة على أنّ الإرهابيين يتعاقدون مع مهربي المخدرات، حيث يوفر الأمن والعتاد اللوجيستي لقوافل كوكابين أمريكا اللاتينية. من بين التنظيمات التي تمارس هذا النشاط في المنطقة، نجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي. لقد أظهر هذا الأخير استعدادا للعمل مع مهربي المخدرات والعناصر الإجرامية الأخرى. أكثر من ذلك، هو يعمل وكأنه "شرطة" طرق التجارة التقليدية في المنطقة، يمارس الابتزاز ويطالب بالمال والمعدات والأسلحة مقابل حماية المهربين⁵⁴. غير أن تجار المخدرات يستفيدون أيضا من التعامل معه، وذلك بالنظر لتواجده في كلّ من الساحل والجزائر، ولذلك هم يدفعون من أجل حماية بضائعهم⁵⁵.

3. المتاجرة وتهريب البشر

من الجرائم التي تدخل ضمن الجريمة المنظمة، نجد الاتجار بالأشخاص الذي لا يقل خطورة عن تجارة المخدرات. تعاني منطقة شمال افريقيا والساحل كثيرا من هذه الظاهرة. لقد أصبح هناك تنظيمات متخصصة في هذا النشاط، تشكلت خلال العشر سنوات الأخيرة، في دول افريقية متعددة كموريتانيا ومالي والنيجر ومالي والسودان. هذه التنظيمات تقوم على تسهيل عملية نقل الأشخاص إلى خارج دولها، وحتى إلى أوروبا⁵⁶؛ تعدّ نيجريا مثلا سوقا ومصدرا لهذا النشاط، حيث يتم اختطاف الكثير من الأفراد من الصحراء ومن الأدغال الإفريقية، ليتم بيعهم داخل المنطقة لجهات محلية (موريتانيا، مالي، النيجر) أو لجهات دولية (أوروبا)⁵⁷.

يعتبر تهريب وتجارة البشر مظهر من مظاهر انتهاك حقوق الانسان والتعدي عليها. في هذه الجريمة يُنظر للأفراد على أنهم "سلع"، حيث يمكن بيعهم وشراؤهم وإيذائهم واستغلالهم.

تظهر هذه الظاهرة في منطقة الساحل بعدة مظاهر. هي تتكشف مثلا في أعمال تهريب المهاجرين غير الشرعيين واستغلالهم. ويكون الاستغلال مثلا في إجبارهم على الأعمال القاسية أو العمالة الرخيصة أو التجارة الجنسية أو الزواج القسري. قد تظهر أيضا هذه الظاهرة في تجنيد الأطفال، أو اختطاف الأفراد وبيعهم أو اتّخاذهم كرهائن مقابل فدية، أو التجارة بالأعضاء البشرية وغيره من الممارسات التي تنتهك فيها حقوق الانسان. يعتبر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي من بين التنظيمات الارهابية التي تستغل الاتجار بالبشر لإثراء نفسها⁵⁸.

من بين الأسباب التي تساهم في انتشار التجارة غير القانونية في منطقة الساحل هو "نقص البنية التحتية"، وأحيانا انعدامها. تعاني دول هذه المنطقة من تحديات كبيرة متعلقة بضعف البنية التحتية، مثل الطرق والجسور والسكك الحديدية والكهرباء والصرف الصحي وغيره... هذا الواقع يؤثّر على الاستثمارات بشكل كبير، ويعيق التنمية الاقتصادية والتجارة الشرعية، ويفتح الباب للاقتصاد غير الرسمي. في هذا النوع من الاقتصاد، لا يوجد هناك التزام بقوانين الدول وتشريعاتها، وإنما تجارة غير شرعية وتزوير للمنتجات بمختلف أنواعها وتهريب للسلاح والمخدرات وغسيل الأموال، مع ما يُرافق ذلك من تزايد في النشاط الاجرامي والارهابي.

4. غسيل الأموال

يقصد بمصطلح غسل الأموال «إمجموعة العمليات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تتبع لتغيير صفة أموال تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لتظهر كما لو كانت تحصلت أصلاً عن مصدر مشروع، كما تشمل المساهمة في توظيف أو إخفاء أو تحويل العائدات المالية المباشرة وغير المباشرة للنشاط الإجرامي»⁵⁹؛ يعني ذلك أنها عملية تحويل الأموال غير المشروعة التي تم تحصيلها من أعمال مشبوهة وغير مشروعة (كتجارة وتهريب البشر أو السلاح أو المخدرات، أو الرشوة أو الخطف أو القرصنة ...) إلى أموال تبدو وكأنها نظيفة وقانونية. الهدف من هذه العملية هو إخفاء وتمويه مصدر تلك الأموال غير المشروعة، وبالتالي التمويه عن النشاطات المعنية غير المشروعة.

يعتمد مجرمو تبييض الأموال في نشاطهم على أدوات متنوعة تقليدية وحديثة. من بينها "التجارة غير المشروعة" كالمتاجرة بالأدوية غير المطابقة والمخدرات والأسلحة غير المرخصة، والاستعانة بمؤسسات مالية توفر الغطاء القانوني الذي يسهّل غسل الأموال، والاستثمار العقاري، تقديم القروض بفائدة، استخدام المواقع الإلكترونية كوسيط لتسهيل تحويل الأموال غير المشروعة إلى استثمارات مالية كالسندات والأسهم⁶⁰. يفهم من هذا أنّ نشاط هؤلاء لا ينحصر بالضرورة في إقليم دولة واحدة، وإنما قد يتعداه إلى عدة دول.

لم يسلم شمال إفريقيا والساحل من هذه الظاهرة، لأنهما يعانيان أيضا من هذه الجريمة التي تقوم بها التنظيمات الإجرامية⁶¹. هذه الأخيرة تستعمل نفس الأدوات التقليدية والحديثة، ك شراء العقارات والممتلكات والسيارات الفاخرة وغيرها من الممتلكات، ثم بيعها بأسعار مرتفعة، أو فتح حسابات بنكية وهمية أو تأسيس شركات وهمية، أو القيام بالأعمال التجارية أو شراء أسهم في شركات فعلية قائمة، أو غيرها من الأساليب الأخرى.

ينعكس نشاط تبييض الأموال سلبا على الأفراد والمجتمع والدولة في المنطقة. فمن جهة، استمرار تدفق الأموال غير المشروعة - على الجماعات الإجرامية والإرهابية - من شأنه أن يزيد من قدرتها ونشاطها، وهو ما سيؤثر فعلا على استقرار الدول المعنية به في المنطقة. من جهة أخرى، فإن تبييض الأموال في حد ذاته سيزيد من انتشار الفساد في الدوائر المالية والحكومية، ويزعزع الثقة فيها ويشوه سمعة الدولة في الداخل والخارج، فيؤثر بالتالي على التنمية والاستثمار ويعمّق الفقر والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع. إن هذه الآثار تهدّد فعلا أمن واستقرار دول المنطقة، وقد يصل مداها إلى العالم ككل، باعتبار تبييض الأموال جريمة تتخطى الحدود.

الخاتمة

بالاستناد إلى ما تقدّم، يمكن القول أنّ هناك علاقة طردية بين التهديدات الأمنية الموجودة في منطقة الساحل، حيث أنّ استمرار أيّ تهديد وزيادته سيساهم حتما في استمرار التهديدات الأمنية الأخرى، فهي بمثابة العناصر المتشابكة التي يُغذي أحدها وجود الآخر؛ ويبدو أن هذه المعادلة ستبقى قائمة ما استمر فشل دول المنطقة، وما استمرت النزاعات الداخلية والبيئية.

يُفهم من هذا أنّه لتحديد هذه التهديدات، أو على الأقل تقليل حدّتها، يستوجب التركيز أولا على بناء الدول الوطنية والتنمية في منطقة الساحل، كما ينبغي أيضا إيجاد حلّ للصراعات القبلية والعرقية التي تكبح الاستقرار وتحول دون التنمية. في ذات الوقت، يتوجّب التنسيق والتعاون من أجل التضيق على الجماعات الإرهابية والإجرامية التي تنشط في المنطقة. يكون التضيق عن طريق تكثيف الضربات العسكرية، مع إبقاء باب العودة مفتوحا أمام العناصر الإرهابية التي قد ترغب في وقف النشاط الإرهابي وتسليم نفسها للدولة. غير أنه، وبالنظر إلى ضعف قدرات دول منطقة الساحل، فإنه لا يكفي أن يكون هذا التعاون بينها فقط، وإنما ينبغي

توسيعه إلى المستوى الإقليمي والقاري والدولي؛ مع العلم أن القضاء على الإرهاب والتعاون الدولي من أجل ذلك يتطلب توفر الإرادة السياسية والاجتماعية المجتمعية.

أيضا، ولمواجهة أنشطة الجماعات الإرهابية والإجرامية المتنوعة، ينبغي على دول الساحل تبني أساليب متطورة، واتخاذ إجراءات عملية قدر الإمكان، من بينها مثلا:

- سنّ التشريع الذي ينظم إمكانية حيازة مواطني الدول على أسلحة فردية للحماية، وتشديد العقوبات على من يخالفه؛

- سن التشريع الذي يجرّم النشاط الإجرامي والإرهابي والانتماء أو التعاون مع التنظيمات التي تمارسه؛
- تقوية المؤسسات الأمنية التي تحارب هذه التنظيمات، بالتشريع وبالقدرة المادية والتدريبية؛
- تعزيز مراقبة نقاط تخزين أسلحة القوات الأمنية في الدول؛
- تكثيف المراقبة على الحدود، وتعزيز وحماية الجهاز الأمني المكلف بهذه المهام؛

بالإضافة إلى توسيع نطاق التعاون والتنسيق الأمني بين دول المنطقة لضرب وتحديد الجماعات الإرهابية والاجرامية.

الهوامش:

¹ بن خليف عبد الوهاب، «دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلد 12، العدد 2، ص ص 41 - 58، ص 43، نشر بتاريخ 31-12-2021، في الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/175567>، نقلا عن: كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص ص 9-10. تم الاطلاع عليه في: 12:00-2023/03/30

² قلاع الضروس سمير، «منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية»، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، السنة 2020، ص ص 335-355، ص 337، في الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/522/6/2/120464>، أطلع عليه في 08:30-2023/03/30.

³ مجدان محمد، «التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات»، دراسات استراتيجية، مجلد 12، العدد 23، ص 94، 2016/06/01، نقلا عن: Mahdi Taje, Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain, Collège de Défence, Dec 2006, p6. de l'OTAN, NDC Occasional Paper 19.

في الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64511>، أطلع عليه في 10.00 - 2023/04/15.

⁴ المرجع نفسه، ص 94.

⁵ بن خليف عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 43، نقلا عن: FREROT Anne Marie, Imaginaire des Sahariens, Habiter le paysage, Paris, Editions CTHS Géographie, 2011, pp.10-20

⁶ قلاع الضروس سمير، مرجع سبق ذكره، ص 337.

⁷ المرجع نفسه، ص 338.

⁸ مجدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 99.

- ⁹ حسين خلف موسى، «النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول "قطاع أوزو" والوسائل السلمية في التسوية»، نشر في 3 ماي 2014، المركز الديمقراطي العربي، في الموقع: <https://democraticac.de/?p=788> ، اطلع عليه في 2023/04/19-23:00.
- ¹⁰ أنظر: أسامة أحمد عيدروس، قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان، سياسيات عربية، نشر سنة 2018، في الموقع: https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue031/Pages/Siyasat31_2018_Idrouss.pdf ، اطلع عليه في 2023/4/10-09:00.
- ¹¹ حسين خلف موسى، مرجع سبق ذكره.
- ¹² قيراط محمد مسعود ، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته، مقارنة إعلامية ، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص ص 61 - 64، على الموقع: <https://maktbah.net> ، اطلع عليه في 2023/04/10-10:45.
- ¹³ نيا ب موسى البدائية، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص ص 147 - 148.
- ¹⁴ قيراط محمد مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 64.
- ¹⁵ « La prise d'otage contre rançon, première source de financement du terrorisme en Afrique (Expert) », par Esma Ben Said, publié le 02/05/2018 , Mis à jour le 03/05/2018, in : <https://www.aa.com.tr/fr/afrique/la-prise-dotage-contre-rancon-premi%C3%A8re-source-de-financement-du-terrorisme-en-afrique-expert-/1133556> , consulté le 28/03/2023-11:00.
- ¹⁶ Ibid.,
- ¹⁷ سامي بخوش ووفاء بوراس، «المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة»، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة الخامسة، المجلد 05 ، العدد 01 ، السنة 2019، ص ص 201 - 221 ، ص ، 204، نقلا عن: De Vasconcelos, Alvaro., « Comprendre la sécurité autrement : une issue à l'impasse du processus de Barcelone », consultable sur le site ; www.cidod.org , consulté le 17/03/2023-10:15.
- في الموقع: في : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/108079> ، اطلع عليه في : 2023/03/18-10:45.
- ¹⁸ MEKDOUR Mehdi, Al Qaïda au Maghreb islamique – Fiche documentaire, Note d'Analyse du GRIP, 25 août 2011, Bruxelles. URL : http://www.grip.org/fr/siteweb/images/NOTES_ANALYSE/2011/NA_2011-08-25_FR_M-MEKDOUR.pdf, consulté le 20/03/2023-13:00.
- ¹⁹ Ibid.
- ²⁰ بوستي توفيق وبوقنور إسماعيل، «واقعات التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي»، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 9، العدد 1، 2022، ص ص 905-925، ص 909، نقلا عن: Sisany, Boko haram history, ideas and revolt, the constitution, vol 11, n°04 , 2011, p27 :
- نشر بتاريخ 2022-01-31 في الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/183115> ، اطلع عليه في 2023/03/18-11:00.
- ²¹ «عدد القتلى إزاء عنف المتشددین الإسلامیین في أفريقيا يرتفع بنحو 50 في المئة»، نشر في 9 مارس 2023، بقلم مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، في الموقع: <https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-fatalities-from-militant-islamist-violence-in-africa-surge-by-nearly-50-percent> ، اطلع عليه في 2023/4/15-18:00.
- ²² المرجع نفسه.
- ²³ « La prise d'otage contre rançon, première source de financement du terrorisme en Afrique (Expert) ; Op. Cit.,
- ²⁴ بوستي توفيق، وبوقنور إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 908، نقلا عن :
- Mohammed Mahmoud Abd al Ma' ali, "Al-qaeda and its allies in the Sahel and the Sahara", (reports), Aljazeera Center for Studies, May 01, 2012, p.06.
- ²⁵ « La prise d'otage contre rançon, première source de financement du terrorisme en Afrique (Expert) », Op. Cit.

²⁶ أنظر: «تفجيرات انتحارية تستهدف نازحين نيجيريين وإلقاء المسؤولية على بوكو حرام»، نشر في 17 فيفري 2017 - 1:30PM في موقع رويترز بالعربية، في الموقع: <https://www.reuters.com/article/nigeria-security-sk7-idARAKBN15W19K>، اطلع عليه في 2023/04/20 - 9:00.

²⁷ Voir : « Mauritanie : attentat suicide devant l'ambassade de France », Publié le 08/08/2009 - 10:59, Mis à jour le 10/08/2009 - 13:32, in : <https://www.lefigaro.fr/international/2009/08/08/01003-20090808ARTFIG00560-mauritanie-attentat-suicide-devant-l-ambassade-de-france-.php>, consulté le 20/04/2023-20:00.

²⁸ أنظر: «عشرات القتلى في تفجير انتحاري بقاعدة عسكرية في غاو شمال مالي»، نشر في 18/01/2017 - 12.16، آخر تحديث: 18/01/2017 - 13:20، في : <https://www.france24.com/ar/20170118->، اطلع عليه في 2023/04/20 - 10:00.

²⁹ Voir: « Tchad : 9 morts dans un attentat suicide », publié le 21 / 01 / 2020, in : <https://www.bbc.com/afrique/region-51185649>, consulté le 20/04/2023-22:00.

³⁰ « La prise d'otage contre rançon, première source de financement du terrorisme en Afrique (Expert) », Op. Cit.

³¹ Ibid.

³² « Maghreb-Sahel : le business lucratif des otages », par Camille Lafrance et Marie Toulemonde, publié le 9/2/2021 - 09:57; mis à jour le 20/05/2021 - 17:55, in : <https://www.jeuneafrique.com/1116358/politique/infographie-maghreb-sahel-le-business-lucratif-des-otages/>, consulté le 29/03/2023-10:15.

³³ Voir : « Mali : la prise d'otage de Bamako a fait 27 morts, l'état d'urgence décrété pendant 10 jours », publié le 20/11/2015 - 09:53; mis à jour le 21/11/2015 - 00:57, in : https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/mali/mali-une-attaque-terroriste-est-en-cours-dans-un-hotel-de-bamako-suivez-notre-direct_1184361.html, consulté le 19/04/2023-09:30.

³⁴ Voir : « Nouvelle prise d'otage dans la région du delta du Niger », publié le 31 mai 1999, in : <https://www.thenewhumanitarian.org/fr/report/69409/nigeria-nouvelle-prise-dotage-dans-la-r%C3%A9gion-du-delta-du-niger>, consulté le 18/04/2023-20:00., consulté le 25/04/2023-18:00.

³⁵ أنظر: «مصادر: قراصنة يخطفون سفينتين ويحتجزون رهائن قبالة سواحل نيجيريا»، نشر في 19 نوفمبر 2011-11:23، في : <https://www.reuters.com/article/oegwd-nigeria-piracy-sk1-idARACAE7AI05X20111119>، اطلع عليه في 2023/04/18 - 16:00.

³⁶ أنظر: «بوكو حرام "تتبنى اختطاف مئات الطلاب شمالي نيجيريا"»، نشر في 15/12/2020، في: <https://www.aa.com.tr/ar/>، اطلع عليه في 2023/04/20 - 17:00.

³⁷ « Maghreb-Sahel : le business lucratif des otages », Op. Cit.

³⁸ MEKDOUR Mehdi, Op. Cit.

³⁹ Ibid.

⁴⁰ Francis Langumba Keili, « Small arms and light weapons transfer in West Africa: a stock-taking », Peace Research Institute Oslo, in : <https://nisat.prio.org/misc/download> PDF, uploaded on March 19, 2023.

⁴¹ بلعباس عبد الكامل، «تأثير انتشار السلاح في منطقة الساحل الإفريقي على تنامي التهديدات الأمنية في الفضاء الإقليمي للجزائر»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلد 9، العدد2، ص ص 87-104، ص88 نشر في 2018/12/01، في الموقع <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/158198>، تم الاطلاع عليه في 2023/03/17 - 10:45.

⁴² بن خليف عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص55،

⁴³ بلعباس عبد الكامل، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-91.

⁴⁴ المرجع نفسه، ص 91.

⁴⁵ خديجة الطيب، «تهريب السلاح في موريتانيا...حرب الصحراء المفتوحة»، نشر في 2014/8/1 ، في <https://www.alaraby.co.uk/> ، اطلع عليه في : 22:00-2023/03/17.

⁴⁶ المرجع نفسه.

⁴⁷ بخوش سامي وبوراس وفاء، مرجع سابق، ص215، نقلا عن:

Perzard, Stéphanie. et Glatz, Anne Katerin. Armes légères et sécurité en Mauritanie, une perspective nationale et régionales. Une étude du Small Arms Survey , publiée en juin 2010, p. 92. Disponible à l'adresse : <http://www.smallarmssurvey.org>.

⁴⁸ المرجع نفسه، ص 215.

⁴⁹ خديجة الطيب، مرجع سبق ذكره.

⁵⁰ المرجع نفسه.

⁵¹ Francis Langumba Keili, Op. Cit.

⁵² بلعباس عبد الكامل، مرجع سبق ذكره، ص 92.

⁵³ MEKDOUR Mehdi, Op. Cit.

⁵⁴ « La prise d'otage contre rançon, première source de financement du terrorisme en Afrique (Expert) », Op. Cit.

⁵⁵ MEKDOUR Mehdi, Op. Cit.

⁵⁶ بن خليف عبد الوهاب، مرجع سابق، ص54.

⁵⁷ مجدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص95،

نقلا عن : أحمد لطفي مرعني، استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005، ص12.

⁵⁸ MEKDOUR Mehdi, Op. Cit.

⁵⁹ عبد الباسط محمد سيف الحكيمي، عمر فخري عبد الرزاق الحديثي، "جريمة غسل الأموال (دراسة مقارنة في التشريع البحريني واليميني والعراقي)"، ص ص 2853 - 2926 ، ص2867 ، نقلا عن: إبراهيم حامد طنطاوي، "المواجهة التشريعية لغسل الأموال في مصر، دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، 2003، ص7، في الموقع: https://jfslt.journals.ekb.eg/article_10961_fcb874fb858f8c785803b27737a3f42e.pdf ، اطلع عليه في 2023/04/21-09:30.

⁶⁰ رباب مصطفى عبد المنعم الحكيم، «جريمة غسل الأموال وأثرها على المصلحة العامة»، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثالث لكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان "حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي" يومي: الإثنين والثلاثاء، الموافق 22، 21 أكتوبر 2019، الجزء الثاني، ص ص 202، 203، في الموقع: https://mksq.journals.ekb.eg/article_245728_f07ddd839bbac7c2bf894a0dd9eb540d.pdf ، اطلع عليه في 2023/04/19-22:30.

⁶¹ بن خليف عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص54..